ملتقى وطني بعنوان : الجماعات المحلية في الوطن العربي(الرهانات والتحديات)

عنوان المداخلة : المقاولاتية ودورها في تعزيز التنمية المحلية في ظل قانون الجماعات المحلية.

المحور الاول : الجماعات المحلية مفهومها واهميتها

من اعداد: د. عطوات عبد النور annour85@gmail.com

ط/د شنين احمد عبد المقتدر abdelmuktader100@gmail.com

ملخص الدراسة:

لقد عرف النظام الاقتصادي العالمي تغييرات كبيرة يمكن اعتبارها السبب في ظهور فكرة المقاولاتية, وقد اثبتت اهميتها نتيجة للفشل الاقتصادي للمؤسسات الكبيرة وادت الى زيادة مشكلة البطالة وغيرها, ما فتح المجال لانشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف الميادين وهكذا اصبح الاهتمام بالمقاولين والقطاع الخاص لما تسهم به في التنمية المحلية.

والجزائر بدورها عرفت تغييرات كبيرة فكان عليها ان تتحول من النهج الاشتراكي الى النهج الليبرالي, فقامت باصلاح منظوماتها القانونية بما يتناسب مع هذا التوجه فعرفت اصدار عدة قوانين كي تواكب هذه التغييرات ولا سيما قانون الاستثمار, وقانون القرض والنقد , وقوانين الصفقات العمومية, وقوانين الادارة المحلية...الخ, فنجد انها هذه القوانين قد تضمنت على فكرة المقاولاتية.

ان اصلاح قوانين الادارة المحلية في الجزائر الهدف منه تعزيز اللامركزية التي ينظر اليها على انها ناقلة للتنمية المحلية والاستجابة لتطلعات المواطنين, وعليه كان القانون 11/10 الخاص بالبلدية معوضا قانون 08/90 من اجل مواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية, فلقد منح هذا القانون صلاحيات اشراك القطاع الخاص وشركات المقاولة في قيادة عملية التنمية المحلية.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية, التنمية المحلية, قانون الجماعات المحلية.

مقدمة :

لقد عرف النظام الاقتصادي العالمي تغييرات كبيرة يمكن اعتبارها السبب في ظهور فكرة المقاولاتية, وقد اثبتت اهميتها نتيجة للفشل الاقتصادي للمؤسسات الكبيرة وادت الى زيادة مشكلة البطالة وغيرها, ما فتح المجال لانشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف الميادين وهكذا اصبح الاهتمام بالمقاولين والقطاع الخاص لما تسهم به في التنمية المحلية.

أصبح موضوع المقاولاتية وإنشاء المؤسسات يحتل حيزا كبيرا من إهتمام الحكومات والعديد من الدول، خاصة مع تزايد المكانة التي تحتلها المقاولات في اقتصاديات مختلف هذه الدول مهما كان مستوى تطورها، والدور الذي باتت تلعبه في مختلف برامج التنمية المستقبلية الإستراتجية.

والجزائر بدورها عرفت تغييرات كبيرة فكان عليها ان تتحول من النهج الاشتراكي الى النهج الليبرالي, فقامت باصلاح منظوماتها القانونية بما يتناسب مع هذا التوجه فعرفت اصدار عدة قوانين كي تواكب هذه التغييرات ولا سيما قانون الاستثمار, وقانون القرض والنقد , وقوانين الصفقات العمومية, وقوانين الادارة المحلية...الخ, فنجد انها هذه القوانين قد تضمنت على فكرة المقاولاتية.

ان اصلاح قوانين الادارة المحلية في الجزائر الهدف منه تعزيز اللامركزية التي ينظر اليها على انها ناقلة للتنمية المحلية والاستجابة لتطلعات المواطنين, وعليه كان القانون 11/10 الخاص بالبلدية معوضا قانون 08/90 من اجل مواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية, فلقد منح هذا القانون صلاحيات اشراك القطاع الخاص وشركات المقاولة في قيادة عملية التنمية المحلية.

وعلى هذا الاساس فان التساؤل الجوهري في هذه الدراسة يمكن طرحة كالاتي:

كيف يمكن للمقاولاتية ان تعزز التنمية المحلية في الجزائرية في ظل قانون الجماعات المحلية ؟

وضمن هذا التساؤل تتدرج مجموعة من الاسئلة الفرعية؟

ما اهمية المقاولاتية في الادارة المحلية الجزائرية؟

وما دور الادارة المحلية في تشجيع المقاولاتية؟

وللاجابة على الاسئلة نقترح النقاط التالية:

_اولا: مفهوم المقاولاتية

–ثانيا: مفهوم الادارة المحلية

–ثالثا: الادارة المحلية في الجزائر

رابعا: التنمية المحلية والمقاولاتية في الجزائر

–خامسا : المقاولاتية في قانون الجماعات المحلية

الخاتمة

اولا: مفهوم المقاولاتية

كانت كلمة المقاول في العصور الوسطى تعني الشخص الذي يشرف على مسؤولية ويتحمل أعباء مجموعة من الأفراد، ثم أصبح يعني الفرد الجريء الذي يسعى من أجل تحمل مخاطر اقتصادية، قبل التطرق إلى التعريف بالمقاولاتية لابد من توضيح مفهوم المقاول، إذ تطور هذا المفهوم مع مرور الزمن، ففي فرنسا وخلال أما خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر فقد كان يعد الفرد الذي يتجه إلى أنشطة المضاربة. ويعتبر SayJ.B (1803) من أوائل المنظرين لهذا المفهوم إذ اعتبره المبدع الذي يقوم بجمع وتنظيم وسائل الإنتاج، بهدف خلق منفعة جديدة[1].

كما عرف شومبتر المقاول (1950) بأنه ذلك الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة لتحويل فكرة جديدة أو اختراع جديد إلى ابتكار وبالتالي فوجود قوى الريادة" "التدمير الخلاق" في الأسواق والصناعات المختلفة تنشأ منتجات ونماذج عمل جديدة، وبالتالي فإن الرياديين يساعدون ويقودون التطور الصناعي والنمو الاقتصادي على المدى الطويل وحسب كل من "Julien" "Marchesney"، فهو الذي يتكفل بحمل مجموعة من الخصائص الأساسية: يتخيل الجديد ولديه ثقة كبيرة في نفسه، المتحمس والصلب الذي يحب حل المشاكل ويحب التسيير، الذي يصارع الروتين ويرفض المصاعب والعقبات وهو الذي يخلق معلومة هامة[2].

غير أن المقاول ليس بالشخص الخيالي، وإنما هو عبارة عن شخصية تتصرف بمفردها وبشكل مستقل "مقاوم، متمرد ومبدع" , وعليه فالمقاول هو الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة ،وبشكل مستقل– إذا كان لديه الموارد الكافية – على تحويل فكرة جديدة أو اختراع إلى ابتكار يجسد على ارض الواقع ،بالاعتماد على معلومة هامة ،من اجل تحقيق عوائد مالية، عن طريق المخاطرة، ويتصف بالإضافة إلى ما سبق بالجرأة، الثقة بالنفس، المعارف التسييرية والقدرة على الإبداع. وبهذا يقود التطور الإقتصادي للبلد[3].

وكما تعددت تعاريف المقاول تعددت أيضا التعاريف التي تناولت المقاولاتية ،إذ تعرف على أنها" الفعل الذي يقوم به المقاول والذي ينفذ في سياقات مختلفة وبأشكال متنوعة، فيمكن أن يكون عبارة عن إنشاء مؤسسة جديدة بشكل قانوني، كما يمكن أن يكون عبارة عن تطوير مؤسسة قائمة بذاتها. إذ أنه عمل اجتماعي بحت على حد قول "Marcel Mauss (1923–1924) ويعرف ""Beranger المقاولاتية يمكن أن تعرف بطرقتين[4]:

-***على أساس أنها نشاط:*** أو مجموعة من الأنشطة والسيرورات تدمج إنشاء وتنمية مؤسسة أو بشكل أشمل إنشاء نشاط.

-***على أساس أنها تخصص جامعي:*** أي علم يوضح المحيط وسيرورة خلق ثروة وتكوين اجتماعي من خلال مجابهة خطر بشكل فردي.

إذن فالمقاولاتية هي الأفعال والعمليات الإجتماعية التي يقوم بها المقاول، لإنشاء مؤسسة جديدة، أو تطوير مؤسسة قائمة في إطار القانون السائد، من اجل إنشاء ثروة ،من خلال الأخذ بالمبادرة، وتحمل المخاطر، والتعرف على فرص الأعمال، ومتابعتها وتجسيدها على أرض الواقع.

ويتضح الفرق بين إنشاء المؤسسات والمقاولاتية من خلال نقاط التوافق والإختلاف التالية:

نقاط الإتفاق :

– كلاهما عبارة عن إنشاء مؤسسة بصفة قانونية.

– كلاهما له نسبة مخاطرة.

– منشئوهما يتوقعون ربح من وراء إنشائهما .

– قد تصبح المؤسسة المقاولاتية مؤسسة نمطية إذا قلدت منتجاتها بشكل واسع ، في ظل عدم تطويرها.

نقاط الإختلاف :

– تتسم المقاولاتية بأنها إنشاء مؤسسة غير نمطية، فهي تتميز بالإبداع .

– ارتفاع نسبة المخاطرة في المقاولاتية لأنها تأتي بالجديد، وبمعدلات عوائد مرتفعة في حالة قبول المنتج في السوق

– أرباح احتكارية ناتجة عن حقوق الابتكار قبل تقليدها – مقارنة بالمؤسسة النمطية التي تطرح منتجات عادية.

– تتميز المقاولاتية بالفردية، مقارنة بإنشاء المؤسسات هذه الأخيرة التي يمكن إنشاؤها مع مجموعة الشركاء . هذا ما يمكن المقاول من ممارسة التسيير بشكل مباشر ومستقل بدل الاعتماد على مجلس للإدارة، وهو ما يسمح له بتجسيد أفكاره على أرض الواقع.

ثانيا: تعريف الادارة المحلية:

الادارة المحلية كعلم تهتم بدراسة لمجموع الانشطة الهادفة الى تكريس واستخدام الموارد المادية والبشرية من اجل تعظيم فرص التنمية المحلية في اطار السياسات العامة للدولة, أي انها الاصطلاح العلمي الذي يعبر عن اسلوب الادارة على المستويات التي تكون دون حكومات الولايات او الجمهوريات في الدول المركبة خاصة وأن الادارة المحلية تقوم على المشاركة الشعبية وعلى تزاوج السياسة بالادارة وغير ذلك من مكونات, وهذا المفهوم يؤكد ان الادارة المحلية يجب ان تنبع من البيئة المتميزة للبلد تتواجد فيه, كما وانها تتأثر بعوامل كثيرة تاريخية, اجتماعية, ثقافية وسياسية مع ملاحظة تداخل هذه العوامل مع بعضها البعض وتأثير ذلك على نوع الادارة المحلية والنظام القائم وتطوره[5].

ويعرفها الدكتور سليمان الطماوي" بانها توزيع الوظائف الادارية بين الحكومة المركزية في العاصمة وبين هيئات محلية منتخبة, بحيث تكون هذه الهيئات في ممارستها لوظيفتها الادارية تحت اشراف الحكومة المركزية ورقابتها, يلاحظ في هذا

التعريف انه اشترط ان تكون الهيئات المحلية منتخبة التي تتوزع الوظائف الادارية بينها وبين الحكومة في العاصمة هيئات منتخبة, مع ان انتخاب الهيئات القائمة ليس بشرط فيها, بل قد تكون هذه الهيئة معينة, بل ذهب كل من محمد عثمان اسماعيل وحمدي مصطفى المعاز الى انه من المقومات التي يتطلبها قيام نظام الادارة المحلية هذه ان يظل للسلطة المركزية الحق في تعيين رئيس الجهاز التنفيذي للسلطة المحلية وعزله, ويشترط انه لا توجد اجهزة وتنظيمات شعبية منتخبا انتخابا مباشرا لمعاونة السلطة المحلية ومراقبة اعمالها, بناءا على ان الاصل في الادارة المحلية ان تخضع السلطة المحلية فيها للسلطة المركزية واشرافها[6].

وليس انتخاب الهيئة القائمة على الادارة المحلية ضرورة لنجاحها في تأدية الاعمال المنوطة بها والقيام بوظائفها التي تحقق الاهداف المرجوة منها, الا ان هناك كثيرا من الهيئات المحلية المعينة قد نجحت في تحقيق الادارة المحلية, ويرجع الامر بالنسبة لانتخابات الهيئة القائمة على الادارة المحلية او تعيينها الى ظروف كل دولة وأوضاعها واعتباراتها الخاصة, فبعض الدول تجعل من الانتخابات وسيلة لتشكيل مجالسها المحلية, وبعض الدول تأخذ باسلوب التعيين[7].

وتعرف الادارة المحلية" بأنها اسلوب اداري بمقتضاه يقسم الدولة الى وحدات ذات مفهوم محلي يشرف على ادارة كل وحدة منها هيئة تمثل الادارة العامة لاهلها, على ان تستقل هذه الهيئات بموارد مالية ذاتية وترتبط بالحكومة المركزية بعلاقات يحددها القانون" وقد اشترط هذا التعريف استقلال الهيئات العامة على الادارة المحلية بموارد مالية ذاتية وهو ما لا تشترطه ادبيات اخرى ذهبت الى الحاق الحاق ميزانية كل وحدة محلية بميزانية الدولة, انطلاقا من ان الدولة هي التي تتحمل عبء الصرف على الخدمات والانشطة المحلية ومن ثم يؤول اليها جميع الموارد المحلية[8].

ويعرفها الدكتور احمد محمد المصري" بانها كيفية حكم الشعب لنفسه عن طريق نظام اللامركزية الادارية الذي تشارك فيه الدولة موظفيها العموميين في ادارة المرافق

الاقليمية وتطورها طبقا لحاجاته الحقيقية وحسب رغبته في اتمام هذا التطوير, وحسب هذا التعريف يتضح ان الادارة المحلية هي نوع من انواع التعاون المستمر والفعال بين اجهزة الدولة المختلفة ينبغي تحقيق المصالح العامة للدولة والوصول الى اهدافها المأمولة, وحيث وجد مثل هذا التعاون وتحقق التكاثف والتآزر بين الوحدات المحلية والحكومة المركزية واجهزة الدولة بصفة عامة, كان ذلك ما يكفل استقرار الامن الوطني وتعزيزه, اذ ان التعاون والائتلاف بين ابناء الامة والقائمين على شؤون الرعية المختلفة يعد سلاحا يمكن للدولة ان تبني به مجدها وتحقق وجودها وتثبت من خلاله دعائم الاستقرار والامن في ربوعها, والعكس صحيح فان تسلط الحكومة المركزية واهمال شأن الادارة المحلية يحول الائتلاف والتعاون الى تناحر وتنازع وتمزق وانقسام وهو شر داء يهدد امن الدول واستقرارها[9].

ثالثا:الادارة المحلية في الجزائر

انتهجت الجزائر في إدارة الجماعات المحلية أسلوب اللامركزية الإدارية حيث اقتضى ذلك تقسيم الإقليم إلى وحدات متدرجة يأتي على قمة هذا الهرم هيكلية الولاية وعلى رأسها الوالي وتقسم الولاية إلى دوائر والدوائر إلى بلديات و هو الأسلوب الذي اعتمده المُشرّع الجزائري بمقاربة تراعي توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية والهيئات الإدارية المستقلة على مستوى المقاطعات والأقاليم. وتعني االلامركزية الإدارية توزيع الاختصاص بين السلطة المركزية والهيئات المستقلة المحلية والمصلحية وهي تتخذ صورتين اللامركزية الإقليمية واللامركزية المرفقية. كما أن الحديث عن تطبيقات الإدارة المحلية في القانون الجزائري يفرض دراسة قواعد قانون الولاية والبلدية طبقا للتشريع المعمول به أي القانون رقم 90.08 المتعلق بالبلدية والقانون 90.09 المتعلق بالولاية . فالولاية تعرف على أنها جماعة عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي في حين تعتبر البلدية بمثابة الجماعة الإقليمية الأساسية وتتمتع هي أيضا بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[10].

تعتبر الجماعات المحلية الأجهزة التي تنفذ من خلالها سياسة الدولة التنموي بحكم قربها من المواطنين و الجزائر كبقية البلدان النامية، تحتل فيها الإدارة مكانة هامة في النظام السياسي، نظرا لنقص الإطارات المختصة في التكنولوجيا والصناعة حيث اضطرت هذه الدول إلى الاعتماد بشكل أساسي على الإطارات الإدارية لتسيير العمليات الاقتصادية والاجتماعية أو إسناد العمل الإداري إلى الأجهزة البيروقراطية بدلا عن الهياكل التكنوقراطية لنقص توفرها أصلا، وحتى تؤدي مهامها على أكمل وجه، وظفت خبرتهم وتكوينهم فأدى ذلك إلى تضخم في عدد الموظفين وإلى تبذير أموال طائلة في تسديد رواتب الموظفين على حساب عملية الإنتاج والاستثمار كما تحولت الإدارة الجزائرية من جهاز يعمل على توفير الخدمات إلى جهاز سلطوي لخدمة الدولة أو الحزب. لقد تبنت الجزائر مجموعة من الإصلاحات السياسية والإدارية كانت تهدف إلى تطوير سياسة الانفتاح السياسي و الاقتصادي و تأسيس هياكل إدارية مركزية ومحلية تكون على مستوى عال من الأداء لخدمة المواطن ، و تعتبر المحليات المنتخبة الإدارية متمثلة في الأجهزة اللامركزية الإدارية التالية[11]:

1-الـولايـة:

وتعرف الولاية بأنها جماعة لامركزية ودائرة حائزة على السلطات المتفرقة للدولة تقوم بدورها على الوجه الكامل و تعبر على مطامح سكانها ،لها هيئات خاصة أي مجلس شعبي و هيئة تنفيذية فعالة ويعرفها قانون 07/12 بأنها : الجماعة الاقليمية للدولة تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي وهي ايضا الدائرة الادارية للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الاقليمية والدولة , وتساهم مع الدولة في ادارة وتهيئة الاقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذا حماية ترقية وتحسين الاطار المعيشي للمواطنين، وتتدخل في كل مجلات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون شعارها هو بالشعب وللشعب وتحدث بموجب قانون, و التعديل في حدودها

الإقليمية يتم بموجب مرسوم يصدر بناء على تقرير وزير الداخلية و باقتراح من المجلس الشعبي الولائي .

ويمر إنشاء الولاية بثلاث مراحل هي :

مرحلة التقرير: يتم فيها اتخاذ القرار النهائي المتعلق بإنشاء الولاية.

مرحلة التحضير :يتم فيها تحضير كل الوسائل المادية و البشرية لتنفيذ قانون إنشاء الولاية.

مرحلة التنفيذ: و هي المرحلة العملية حيث تدخل في حيز التنفيذ و التطبيق.

تعمل الولاية علي تحقيق التنسيق و التعاون بين وظائف و اختصاصات البلديات و بين مهام السلطة المركزية في الدولة و تقوم بتحقيق التوازن بين المصلحة المحلية الإقليمية المصلحة العامة في الدولة.

وتتشكل الولاية من :

ـ المجلس الشعبي الولائي: هو هيئة منتخبة على غرار المجلس الشعبي البلدي

ـ المجلس التنفيذي للولاية: يتشكل تحت سلطة الوالي من مديري مصالح الدولة المكلفين بمختلف أقسام النشاط في الولاية ماعدا الدفاع، العدل والخارجية.ـ الوالي: هو حائز على سلطة الدولة في الولاية ومندوب الحكومة بها يعين من طرف رئيسالجمهورية

2- **البلــدية:**

إن البلدية هي أول وحدة لامركزية في الدولة وهي تتمتع بالشخصية المعنوية ,ولا يؤثر حل المجلس الشعبي البلدي في هذه الشخصية المقررة للبلدية. و يعرفها قانون 11/10 بأنها: الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة و تتمتع بالشخصية المعنوية و الذمة المالية المستقلة و تحدث بموجب قانون، و للبلدية اسم واقليم ومقر رئيسي.

وفي بلديات الجزائر نجد ثلاث اجهزة يسيرون دائمًا على مقتضى ديمقراطية الحكم الجماعي والانتخاب لتحقيق الكفاءة والفعالية في جميع الميادين وهم:

- **المجلس الشعبي البلدي:** هو هيئة منتخبة بالاقتراع العام والمباشر والسري من طرف جميع الناخبين بالبلدي, أما عن صلاحيته فقد خول له اختصاصات متعددة ومتنوعة .

- **رئيس المجلس الشعبي البلدي:** ينتخبه المجلس الشعبي البلدي من بين أعضائه وهو يتمتع بالازدواجية في الاختصاص، حيث يمثل الدولة تارة ويمثل البلدية تارة أخرى.

- **ادارة ينشطها الامين العام للبلدية:** وهي تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي.

وتقوم البلدية بدور كبير في تنمية المجتمع في المجال الاقتصادي وذلك عن طريق ترك مسؤولية اتخاذ المبادرات الاقتصادية لهل وكذا إيجاد حلول في اقرب وقت و في أحسن ظروف ممكنة لمشكلتي عدم الاستثمار الأمثل للموارد البشرية المؤهلة و الرغبة في رفع مستوى معيشة أبناء المجتمع بالإضافة إلى مهمتها في مجال المبادرة و التنشيط فإنها بذلك تخدم الدولة في مجال الاقتصاد و أيضا في مجال التنفيذ و التخطيط.

رابعا /التنمية المحلية والمقاولاتية:

اخذ مفهوم التنمية المحلية اهمية كبيرة من طرف الباحثين المعنيين بالشأن التنموي, وظلت الحكومات والهيئات والهيئات المحلية تبحث عن انجع الطرق واقصر السبل وافضل الاليات لتحقيق التنمية المحلية من اجل تلبية حاجيات مواطنيها, وفي هذا الصدد نجد ان الجزائر تعتمد على المقاولاتية في تحقيق التنمية المحلية عبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجامعة المقاولاتية.

1/ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية : تأخذ الاهمية الاقتصادية للمؤسسات ذات الطابع المقاولاتي ' في مدى تأثيرها على محاور النمو والتنمية الاقتصادية الكبرى وهي[12]:

أ_ التشغيل: والتي تتميز بقدرتها على استيعاب قدر كبير من العمالة حيث شهدت الجزائر تطورا كبيرا في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي من شأنها ان توظف عددا كبيرا من العمال, حيث ان عدد العاملين في التطور والذي شهد زيادة قدرها اربعة اضعاف سنة 2018 عن ما تم تسجيله سنة 2001 حيث بلغ عدد العمال سنة 2001 حوالي 634357 ليحقق رقم 2724264.

–الناتج المحلي(القيمة المضافة): وذلك من خلال القيمة السوقية للسلع والخدمات المباعة, والتي من شأنها ان تساعد على توفير متطلبات المجتمع من الاحتياجات التي تخضع لجانب الطلب المحلي والاجنبي.

جدول يوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الانتاج

السنة	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة المساهمة في الانتاج	88.3	86.1	85.78	85.77	87.2

المصدر: نشرة المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة, وزارة الصناعة 2017

من الجدول نلاحظ مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الانتاج وذلك يعتبر طبيعيا كونها تحوز على اكثر من 60 بالمئة من طبيعة المؤسسات المنشأة في الجزائر, وتوزع بشكل كبير على قطاعات الصناعات التحويلية والاشغال العمومية والبناء والخدمات والتجارة.

ب- التجارة الخارجية والتشابك الصناعي: وذلك من خلال المساهمة في تخفيف عجز الميزان الجاري ومن ثم ميزان المدفوعات من خلال تلبية الطلب الاجنبي, الناتج عن القدرة الصناعية لتلك المؤسسات, وتجدر الاشارة الى ان نجاح هذا البعد التنموي يقتصر على ما توفره الدولة من تسهيلات مختلفة لتحقيق الهدف المذكور, وخصوصا ما تعلق بانشاء مناطق صناعية متخصصة للتصدير ذات امتيازات جبائية واقتصادية, وتشير الاحصائيات لسنة 2018 ان نسبة مساهمة المؤسسات في التجارة الخارجية بلغ 6,9 بالمئة لفترة ما بين 2017_2018, بقيمة متوسطة 2,8 مليار دولار, الذي يبقى دون تأثير على عجلة الميزان التجاري الذي تجاوز ما يقارب 5 مليار دولار.

2/ الجامعة المقاولاتية في الجزائر

يعتبر التعليم بصفة خاصة محورا اساسيا لتطوير مهارات المقاولاتية, اذ يجب ان تركز المناهج الدراسية على تشجيع الاستقلالية والمثابرة, الثقة بالنفس وغيرها من المهارات المقاولاتية الاخرى, كما ان للجامعة دور هام في بناء المعرفة الخاصة بالمقاولاتية وتدريس المفاهيم وتدريس المفاهيم العلمية التي تبنى عليها, في الجزائر نرى تناقص في معدلات البطالة في السنوات الثلاثة ما بين 2008-2010 لدى مختلف المستويات التعليمية فباستثناء فئة التعليم العالي التي حققت ثبات نسبي اذ تراوحت النسب ما بين 20.3 الى 22,8 رغم انخفاضها لدى الذكور 10,4 ,23.4 , 26.6 متأثرة بارتفاعها لدى الاناث 22,3 .20,1 , 33.3 وهذا راجع الى زيادة عدد الطلبة في الجامعة بصفة عامة والطالبات بصفة خاصة من جهة وكذا التشبع في القطاعين العام والخاص من جهة اخرى ومحدودية الوظائف والانشطة التي قد تمارسها المرأة وحتى وان كانت ذات تكوين عالي.

وفي ذات السياق خطت الجزائر خطوات متقدمة في مجال تحفيز الشباب بصفة عامة على الولوج العالم الاعمال الحرة والمقاولاتية, حيث تشير عدة دراسات الى انه هناك تناسب طردي بين مستوى التعليم ومعدل النشاط المقاولاتي حيث اشارت احداها في سنة 2013 الى ان نسبة المقاولين الشباب خريجي الجامعات هي 35% من العينة المستهدفة, كما اشارت دراسة اخرى الى ان 79% من العينة المستهدفة قد اختارت مسار المقاولاتية كخيار لمستقبل مهني واعد فيما بلغت نسبة الذين لديهم معلومات وافية عن البيئة الاقتصادية 84%.

فيما اشارت دراسة اخرى الى ان 53% من خريجي الجامعات يرغبون في العمل لدى القطاع الخاص, و 21% في قطاع التجارة, و25"% في القطاع العام.

ويخضع التعليم الجامعي لمقياس المقاولاتية لعدد من المناهج وهي:

التعليم التجربي المباشر والتعليم الانعكاسي, التعليم بالمسؤولية, والتعليم التعاوني.

خامسا: المقاولاتية في قانون الجماعات المحلية

اعطى المشرع الجزائري البلدية ككيان اداري ورئيس المجلس الشعبي البلدي كمسير والمتخبين المحليين كشركاء اساسيين الحق الكامل في ضرورة التحول الى التفكير الاقتصادي الاستثماري(المقاولاتي), ومن البديهي ان العديد من احكام القانون 08/90 المتعلق بالبلدية قد اضحت عاجزة خاصة وان الجزائر قد اعتمدت عملية اصلاحات واسعة تتطلب ان تضطلع فيها البلدية بدور محوري وفعال, وعلى هذا الاساس صدر القانون 10/11 المتعلق بالبلدية الذي يتكيف مع التحولات المتمخضة عن مختلف الاصلاحات المعتمدة على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويتأتى ذلك من خلال اشراك البلدية في الاصلاحات التي باشرتها الدولة في جميع ابعادها وكذلك عبر الادماج الناجع للحركيات التي تطبقها في تطوير المجتمع[13].

راهن هذا القانون على بعث التنمية في البلديات من خلال خلق فاعلية اقتصادية من اجل توفير الموارد الذاتية اللازمة لعملية التنمية, فقد نص في مادته "11" على ان البلدية تشكل الاطار المؤسساتي للممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري, وتنص المادة "111" من نفس القانون على ان المجلس الشعبي البلدي يجب ان يبادر بكل عملية ويتخذ كل اجراء من شأنه التحفيز وبعث تنمية تنمية نشاطات اقتصادية تتماشى مع طاقات البلدية ومخططها التنموي, لذا يتخذ المجلس الشعبي البلدي كافة التدابير والاجراءات التي من شأنها تشجيع الاستثمار وترقيته, اما المادة "175" فتوضح ان البلدية تشجع وتدعم كل نشاط ومساهمة او مبادرة فردية و جماعية تهدف الى انجاز مشاريع اقتصادية ذات النفع العام[14].

كما يهدف هذا القانون تشجيع الى الاستثمار المحلي من خلال تشجيع الشباب على انشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة تعنى بنظافة المحيط او التشجير او تزيين المساحات العمومية او حتى انشاء الطرق الفرعية والعمارات واسوار المدارس الابتدائية وغيرها من النشاطات المقاولاتية بل يتعداه الى مجالات اخرى اكثر فاعلية كالمساعدة على انشاء المؤسسات الصناعية والزراعية, فالكثير من البلديات التي دعمت الشباب في مجال استحداث مؤسسات صغيرة ومتوسطة تهتم بجمع وتحويل النفايات المنزلية واعادة تدويرها وارجاعها لمادتها الاولية كالبلاستيك والحديد والنحاس والالمنيوم وغيرها من المواد القابلة للتدوير, وكمثال على ذلك المشاريع البلدية المسطرة من قبل بلديات ولاية وهران سنة 2016/ 2019 حيث تم احصاء اكثر من 536 مؤسسة تعمل على جمع النفايات وفصلها واعادة تدويرها, كما كانت النسبة الاكبر منها في بلدية ارزيو بـ 241 مؤسسة صغيرة ومتوسطة[15].

كما عملت بعض البلديات على دعم الشباب في مجال الصناعة التقليدية كصناعة الفخار والزرابي واللباس التقليدي, فبلدية بوسعادة سطرت برنامج في عهدة المجلس الشعبي البلدي 2012/ 2017 في دعم الشباب الحرفي من خلال تحفيزه على تطوير مؤسساتهم الحرفية, ومساعدتهم على ترويج سلعهم عبر المعارض والمهرجانات واللقاءات الوطنية[16].

كما تسعى البلديات الى خلق مؤسسات ذات طابع فلاحي من خلال دعم الشباب في انشاء مراكز تجميع وتخزين الخضر والفواكه, وتعمل كذلك على توفير العقار اللازم لمثل هذا النوع من النشاط اضافة الى تزويدها بالكهرباء والغاز والطرق.وترنو البلديات الى انشاء وتطوير اسواق الجملة والتجزئة بقصد خلق الحركية الاقتصادية اللازمة لاحداث الثروة المحلية, ودعم المشاريع الخاصة بتربية الدواجن والاسماك او تنظيم الرعي وتوفير البيطرة اللازمة في هذا النوع من النشاطات الفلاحية.[17]

الخاتمة

من خلال ما سبق يتضح ان التوجه نحو المقاولاتية يشكل اهمية كبيرة في عملية التنمية والاستثمار المحليين, وقد سعى المشرع الجزائري عبر اصلاح قوانين الادارة المحلية فكان اصلاح قانون 08/90 الخاص بالبلدية والذي لم يواكب التطورات الحاصلة, فجاء قانون 11/10 من اجل اعطاء ادوار جديدة لرؤساء البلديات ومنحهم صلاحيات واسعة, واهم ما ميز هذا القانون هو انه منح القطاع الخاص دورا في عملية التنمية وجعله شريكا في ادارة المرافق والهياكل والمؤسسات الاقتصادية والانتاجية والخدمية.

غير انه في واقع الامر نجده يصطدم بالكثير من العراقيل البيروقراطية والهيكلية والتمويلية وهذا جعل من رئيس الجمهورية يطالب بضرورة مراجعة قانون البلدية الحالي كي يتماشى والتطورات الحاصلة, وعليه فاننا نقدم مجموعة من الاقتراحات نأمل ان تتضمنها التشريعات الجديدة:

-ضرورة الاهتمام بتنمية ونشر روح المقاولاتية بين مختلف افراد المجتمع لانشاء مشروعاتهم الخاصة من خلال تشجيعهم على روح الابتكار والتميز

-نشر مبادئ المقاولاتية في المؤسسات القائمة بهدف تشجيع المؤسسات بحد ذاتها على مساعدة عمالها في هذا المجال.

-الغاء القيود والحواجز البيروقراطية واشاعة مناخ للاستثمار المحلي عبر منظومة قوانين مرنة وفعالة تساعد على انشاء مؤسسات مقاولاتية في كل المجالات.

المراجع

[1] Brahim allali, vers une théorie de l'entrepreneuriat, cahier de recherche N17, ISKAE

[2] مطبوعة بعنوان, محاضرا في مقياس المقاولاتية , كلية العلوم الاقتصادية جامعة البليدة, السنة الجامعية 2018/2017, ص 05.

[3] المكان نفسه

[4] المرجع نفسه,ص 6

[5] اودية مياسة , الفعالية الادارية في الادارة المحلية, رسالة نيل شهادة الماجيستيرفي العلوم السياسية, جامعة الجزائر , 2007-2008, ص 89.

[6] عبد العزيز بن عبد الرحمان, دور الادارة المحلية في تعزيز الامن الوطني , بحث منشور على الشبكة العنكبوتية ص 302

[7] المرجع نفسه, ص 303

[8] المرجع نفسه, ص 304

[9] المرجع نفسه, ص 305

[10] قوي بوحنية, فساد المجالس المحلية المنتخبة واصلاح الادارة المحلية في الجزائر في : الديمقراطية التشاركية في ظل الاصلاحات السياسية والادارية في الدول المغاربية, دراسة حالة كل من تونس الجزائر المغرب انموذجا, تحرير قوي بوحنية, بن الشيخ عصام, دار الحامد, عمان, ص 53

[11] المرجع نفسه, ص 54

[12] العمودي محمد الطاهر وبوشري عبد الغني, المقاولاتية والتنمية المحلية جامعة تنمراست نموذجا ***Journal of Economic Growth and Entrepreneurship JEGE***
Spatial and entrepreneurial development studies laboratory
Year : 2021 Vol.4 No. 5 Special pp:138-141

[13] عبد الهادي سعودي, اهمية التوجه المقاولاتي في تعزيز الموارد المالية, مجلة افاق العلوم, جامعة زيان عاشور الجلفة, العدد 19 ديسمبر 2019 المجلد 5, ص 220

[14] المكان نفسه

[15] عبد السلام عبد اللاوي, امال بوبكر, دور الجماعات المحلية في دعم الاستثمار المحلي وخلق الثروة وتفعيل التنمية المحلية, مجلة الاقتصاد والمالية , المجلد 06, العدد 01, 2020, ص97.

[16] المكان نفسه

[17] المكان نفسه